المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/07/2012

اليوسفي، بنسعيد، بنكيران يشيعون جثمان المقاوم شفيق المدني بعد 48 سنة من اغتياله

محمد الطالبي

بعد 48 سنة عن اختطافه واغتياله سنة 1964، ووري جثمان شهيد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الثرى بمقبرة الشهداء أمس بالدار البيضاء، بحضور رجالات المقاومة وجيش التحرير وزعماء أحزاب الحركة الوطنية، يتقدمهم المجاهدان عبد الرحمان اليوسفي وبن سعيد آيت إيدر وعبد الرحمان بنعمر وعدد كبير من المقاومين، وبحضور رسمي في شخص رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار وفعاليات من مناضلي الاتحاد الاشتراكي واليسار الاشتراكي الموحد والمؤتمر الوطني والطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

عبد الرحمان اليوسفي عبر في تصريح خص به «الجريدة» عن سعادته بهذه اللحظة المؤثرة، «سعيد كإخواني المناضلين كافة بعودةرفات الشهيد شفيق المدني، وهي مناسبة لنستحضر تضحياته ومساهمته الكبيرة من أجل تحرير البلاد واسترجاع الشعب المغربي لحريته»

ووسط أجواء مؤثرة وببهو مقبرة الشهداء، شيع الراحل الكبير إلى مثواه الأخير، تأكيداً على أن حقيقة الشهداء لا تضيع، وأن الرجل الذي حمل قبره إسم «الرقم 11 ،الغرباء الكبار»، كما جاء ذلك في عنوان الكتاش الذي وجد فيه اسم الشهيد المدني، فحتى الأعداء من سلالة أوفقير وفي لاوعيهم اعترفوا بأن الراحل كبير ، وهو اليوم لم يعد غريباً، فاخيراً وبعد نضال طويل وشاق للعائلة وأصدقائها وكافة الفعاليات الوطنية، أضحى للأسرة قبر وشاهد كإعلان لحياة جديدة للمدني أو كما أسماها بنسعيد في شهادته «بعد زمن طويل من الأسئلة الحارقة ومن الالتباس، نلتقي اليوم مع رفات أحد القادة الفاعلين والبارزين..»

والرجل قال فيه رفيقه مولاي عبد السلام الجبلي» «أشهد أنك امتثلت لأخلاقية المقاومة بصرامة المجاهدين والثوار الأبرار..» كلمة العائلة الصغيرة للفقيد التي ألقاها ابنه سعيد» «نلتقي برفاة الشهيد بعد نصف قرن، لأن عزيمتنا كانت أقوى من القتلة وإيماننا بالانتصار على الصمت أصلب وأشد. علما أن الأبحاث العلمية التي أكدت أن ذلك الرفات هو لوالدنا، فإنها أكدت أيضا أن تعرض للتعذيب والكسر في أنحاء مختلفة من جسده الطاهر...» « وأوضحت الكلمة أن « »الضحايا والشهداء لا تنساهم الشعوب»، أما صديق الراحل وابن حيه بالفداء محمد بلمختار الأنصاري قال عنه أنه» «كان مغروفاً بوطنيته وطيبوبته، مما جعله محبوباً عند جميع المغاربة..» مصطفى الكثيري بدوره نبش في ذاكرة المقاوم الراحل وما عاناه من تعذيب واغتيال، مؤكداً أن» الرجل «واصل نضاله الوطني ثابتاً على العهد وفياً للمبدأ واصطف في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ملتزماً ببناء الديمقراطية في هذا الوطن».

وصرح محمد الصبار الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان لجريدتنا: « توصل الى مكان المدني بمقبرةابنمسيك واختير احسن طبيب في التشريع الطبي وعلى احسن الكفاءات في هذا الباب واقتنع المجلس بضامينه وتقررت اعادة تشريح الجثة وهذا عمل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في اطار استكمال تبيان الحقيقة».

ستبقى لحظة فاصلة في تاريخ هذا البلد الحديث ما عاشته مقبرة الشهداء في انتظار الكشف عن القتلة، والذين نهبوا ممتلكات الراحل في شمال المملكة بمنطقة كابو نيغرو، حيث تم الإستحواذ عليها بالقوة وتم تبرير الأمر على أنه من أجل المنفعة العامة، لكنه فوت للقطاع الخاص الذي أقام هناك مشاريع سياحية بالملايير. وبذلك كانت الجريمة مزدوجة ضد العائلة، اختطاف وقتل الأب المناضل الإتحادي والمقاوم وإخفاء مصيره 48 سنة كاملة من العذاب والبحث، ثم سرقة مصدر رزق الأبناء وحرمانهم منه إلى اليوم، علما أن كل الأبناء كانوا حينها صغارا جدا في السن..

جثمان الشهيد وفي الوطن كلمة عبد الرحمان اليوسفي في الكتاف الخاص

جنازة مهيبة للمقاوم «المدني شفيق» بمقبرة الشهداء

جنازة مهيبة تليق برجل مقاوم وأحد أبرز قادة جيش التحرير شهدتها يوم أمس مقبرة الشهداء بالدار البيضاء بحضور قادة سياسيين من أمثال بنسعيد أيت إيدر رفيق دربه وعبد الرحمان اليوسفي وعبد الرحمان بنعمرو ومحمد الصبار ومصطفى الكثيري ورئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران ومصطفى الرميد وزير العدل والحريات ونبيلة منيب الأمينة العامة لحزب اليسار الموحد وغيرهم.

قبل منتصف النهار التحق كل المسؤولين السياسيين والحقوقيين ومعهم أفراد عائلة الفقيد المدني شفيق يتقدمهم أبناؤه. كلمات رثاء في حق الراحل اختلط فيها الفرح والألم، رددها كل من المندوب السامي للمقاومة وجيش التحرير وبعدها رفيق دربه محمد بن سعيد أيت إيدر، قبل أن يدفن الراحل من جديد في قبره ويوارى جثمانه الثرى.

الراحل المدني شفيق هو أحد أبرز قادة المقاومة أيام الاستعمار والمكلف بتعقب الخونة من المتعاونين وجواسيس الاستعمار الفرنسي، وأحد أهم قيادات جيش التحرير بالمغرب بعد الاستقلال. تم اختطافه من طرف رجال الجينرال أوفقير في 4 يونيو 1964، وتوفي تحت التعذيب بدرب مولاي الشريف بالدار البيضاء يوم 10 نونبر من نفس السنة، وتم تشريد عائلته والسطو على ممتلكاتها بنواحي مدينة تطوان، ولم تحصل لحد الآن على عقارات استحوذت عليها أبرز الشركات بالمغرب وشيدت عليها مشاريع سياحية ضخمة.

لم ييأس ابنه الفضيل من البحث عن رفاته، بعد أن سلم المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في 31 دجنبر 2000 شهادة الوفاة لعائلته، دون أن يحدد مكان جثمانه. وبمجهود فردي توصل إلى تحديد مكان قبر والده بمقبرة سباتة كمجهول الهوية سنة 2011، وسلم رفاته للعائلة يوم الخميس 31 من ماي الجاري.

بعد أن أعيد دفن المدني شفيق بحضور عائلته سيصير قبره معلوما، وستتمكن أخيرا عائلته، من زيارة قبره والترحم عليه، ذلك ما حرمت منه عائلات مجهولي المصير والاختفاء القسري كالحسين المانوزي وبن بركة وعبد الحق الرويسي وآخرين.

أ.ل

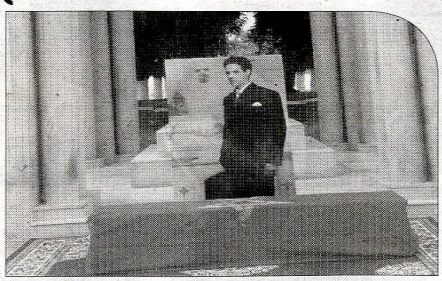

جثمان الراحل شفيق المدني (ت: القراشي)

القبر الذي يضم رفات «شيخ العرب» معروف و سيتم نقل جثمانه قريبا

المقاوم المدني شفيق يحظى أخيرا بالقبر والشاهد

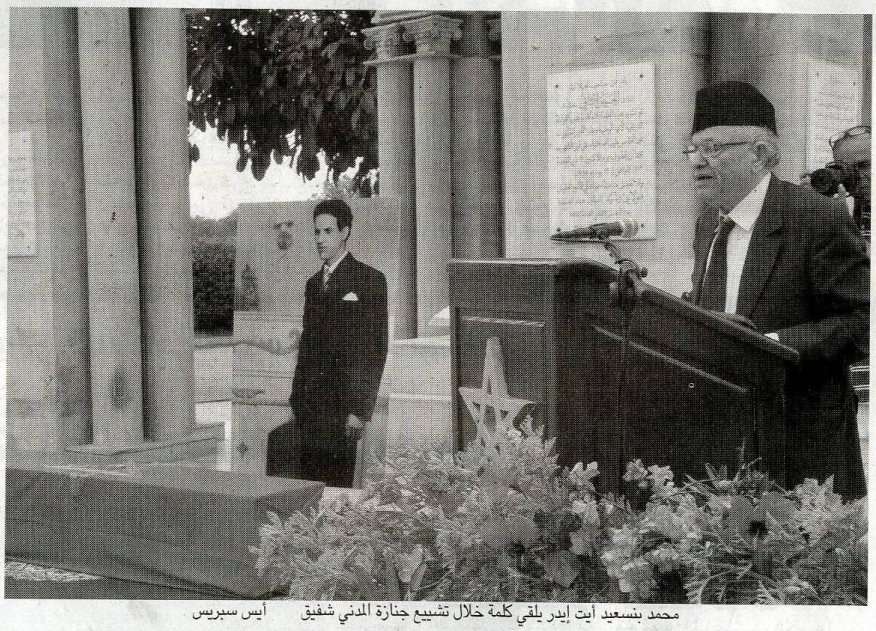

محمد بنسعيد أيت إيدر يلقي كلمة خلال تشييع جنازة المدني شفيق أيس سبريس

■ محمد أحمد عدة■

في محفل رهيب اختلطت فيه الذكريات بالدموع شهدت مقبرة الشهداء بالدار البيضاء، أمس الأحد، إعادة دفن جثمان المقاوم شفيق المدني الذي كان معروفا بالمدني الأعور، مراسيم إعادة الدفن الذي نظمه مركز بن سعيد آيت إيدر بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حضره عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، ومصطفى الكثيري، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وعدد من رموز المقاومة والنضال الوطني، وشهد إلقاء عدد من الكلمات في حق المقاوم «المدني الأعور» الذي اختفى في ظروف غامضة يوم 4 يونيو 1964 بالدار البيضاء.

الجثمان عثر عليه بفضل تكاثف مجهودات عائلة الفقيد ورفاق السلاح، بمقبرة بنمسيك سيدي عثمان السنة الماضية، في الجناح الذي يعرف بجناح الغرباء، وهو الجزء الذي دفن به عدد من ضحايا سنوات الرصاص بدون أسماء أو شواهد توضع على قبورهم. وفي شهادات حول المقاوم المدني «الأعور»، قال الكولونيل محمد بلمختار الأنصاري، رفيق دربه وهو ممن عرفوا المدني شفيق عن قرب في الفترة التي كان يقود فيها أحد أجنحة المقاومة المسلحة نهاية الأربعينات ومطلع الخمسينيات من القرن الماضي بالدار البيضاء أو في مدينة تطوان، لـ«أخبار اليوم»، «تعرفت عليه سنة 1947 حين كان يعمل في إصلاح الراديو مع مقيم إسباني، في سنة 1945 التقينا بالشهيد محمد الزرقطوني وحينها سأكتشف أن المدني شفيق «مصلح المذياع» مقاوم، وهناك سيبدأ في تنفيذ عملياته الفدائية وعلى رأسها اغتيال رئيس تحرير جريدة استعمارية، وكذا الهجوم على الجنرال الدموي «بونيفاس»، و بعد إلقاء القبض على رفيقنا الشهيد «إدريس الحريزي» في 30 يونيو 1954 سننتقل إلى تطوان، حيث سيستقر الأعور في مقر سري، وهناك سنجعل من إحدى الضيعات مركزا للتدريب وتكوين ضباط جيش التحرير، بعد شهور سيصبح المدني مستشارا للقيادة المركزية لجيش التحرير، انقطعت أخباره عنا إلى مطلع الستينيات حين سنعلم باختفائه».

وقد ظل مصير المدني «الأعور» مجهولا إلى أن جاءت سنة 2000 حيث ستتلقى عائلة المدني شهادة تثبت وفاة المدني شفيق، و بعد 11 سنة سيكتشف ابنه، الفضيل شفيق، قبره بمقبرة سباتة بعمالة بنمسيك، وسلم الرفات إلى عائلته، في 31 ماي 2012، تحت إشراف النيابة العامة وحضور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المؤرخ محمد لوما، صرح لـ «أخبار اليوم» على هامش طقوس إعادة الدفن، «في سنوات 1963 و1964 و1965 ستبدأ حملة اعتقالات منظمة وعشوائية، في أواخر سنة 1964 سيختفي المدني الأعور،(وتؤكد مصادر متعددة ضلوع الجنرال أوفقير في عملية الاختطاف)، جثت شيخ العرب ورفاقه حسب ما أنجزت من أبحاث موجودة في مقبرة سباتة سيدي عثمان، لماذا لا يتم انتشال الجثث الأخرى من هذا الجناح المعروف بجناح الغرباء علما بأن أغلبهم من المقاومين بل ومن قيادات المقاومة، لماذا لا تصلح الدولة ما قامت به من أخطاء في الماضي، مادام هناك اعتراف رسمي يجب استخراج الرفات ووضع الشواهد على القبور..»

المدني شفيق عرف لدى المقاومين ببأسه الشديد وقد ورد اسمه في أرشيفات الإدارة الاستعمارية الفرنسية والإسبانية، وقد سبق لابنه أن اعترض سنة 1989 موكب الملك الراحل الحسن الثاني بإسبانيا لكي يقدم له رسالة تصف وضع أسرة أحد كبار المقاومين المغاربة، كما أن عددا من المراسلات والوثائق (التي تتوفر أخبار اليوم على نسخ منها) بين وزراء ومسؤولين في حكومة التناوب، تناولت موضوع المدني شفيق الذي اختفى في ظروف غامضة وتم تجريده من بعض ممتلاكاته.. منها رسالة وجهها عبد الرحمن اليوسفي إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 10 ديسمبر 1999 يطالب فيها بتسليم شهادة الوفاة إلى عائلة الفقيد.

يذكر أن جناح الغرباء يضم، إلى جانب رفات المدني شفيق الذي تم نقله إلى مقبرة الشهداء، رفات أحمد فوزي المعروف بشيخ العرب، الذي تم دفنه بتاريخ 27 يوليوز 1964 بالقبر رقم 94 القطعة 12 التربيع 14 بمقبرة سيدي عثمان، حسب مراسلة من الوكيل العام للملك باستئنافية الدار البيضاء إلى السيد محمد فوزي شقيق شيخ العرب، وحسب مصادر موثوقة من المنتظر أن يتم تنظيم محفل لإعادة دفن الرفات قريبا.

كشف

دفن رفات المختطف المدني شفيق بالبيضاء

ووريت ثرى مقبرة الشهداء بالدار البيضاء، يوم أمس الأحد، رفات المقاوم المدني شفيق، أحد أعضاء جيش التحرير وأحد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي كان قد اختطف واغتيل من طرف الجنرال أفقير في يونيو 1964. وعلمت «المساء» بأن عملية الدفن حضرها عدد من الحقوقيين وعائلات مختطفين لم يحدد بعد مكان دفنهم.

ومكنت الجهود التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل تحديد أماكن دفن المعتقلين، من الوصول إلى قبر المدني شفيق الذي كان مدفونا بمقبرة في حي سباتة تحت اسم آخر غير اسمه الحقيقي للتغطية على جريمة اغتياله. وأكدت اختبارات الحمض النووي التي أجريت على الرفات ومقارنتها بأخرى أجريت على أحد أفراد عائلته أن الرفات تعود إليه.

ويذكر أن السلطات آنذاك لم تكتف باختطاف واغتيال المدني شفيق، بل قامت أيضا بمصادرة ممتلكاته في منطقة كابو نيغرو السياحية التي تعرف بارتفاع أسعار العقار بها.

تشييع جنازة المقاوم شفيق المدني بعد إخراجه من قبر مجهول الهوية

بحضور عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد والوزير الأول الأسبق عبد الرحمان اليوسفي ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومحمد بن سعيد أيت ومصطفى الكثيري ونبيلة منيب الأمينة العامة لليسار الموحد، تم اليوم تشييع جثمان المقاوم وعضو جيش التحرير الفقيد «المدني شفيق».

كان ذلك بمقبرة الشهداء بالدار البيضاء، حيث ترحم الجميع على الراحل، وكانت الكلمات التأبينية لرفيق دربه بنسعيد أيت يدر ومصطفى الكثير المندوب السامي للمقاومة وجيش التحرير مؤثرة. فالرجل ظل مجهول المصير منذ سنوات منذ أن توفي بدرب مولاي الشريف في العاشر من نونبر سنة 1964 جراء التعذيب التي تعرض بعد اختطافه بدرب السلطان بالدار البيضاء في رابع يونيو من نفس السنة.

الراحل ظل مكان دفنه مجهولا، ففي 31 دجنبر 2000 سلم المجلس الاستشاري لحقوق الانسان شهادة الوفاة لعائلته، دون أن يحدد مكان جثمانه، إلى أن توصل ابنه الفضيل بوسائله الخاصة إلى تحديد مكان قبر والده بمقبرة سباتة، واستخرج جثمانه يوم الخميس 31 من ماي 2012 تحت مراقبة النيابة العامـــــــــــة وإشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ليتبين بعد التحليل الجينية أنه المجهول المصير شفيق المدني.

الراحل هو أحد أبرز قادة المقاومة أيام الإستعمار والمكلف بتعقب المتعاونين وجواسيس الحماية، وأحد أهم قيادات جيش التحرير بالمغرب بعد الاستقلال. تم اختطافه وتوفي تحت التعذيب بدرب مولاي شريف بالدار البيضاء سنة 1964، وتم تشريد عائلته والسطو على ممتلكاتها بنواحي مدينة تطوان، و لم تحصل لحد الآن على عقارات استحوذت عليها أبرز الشركات العقارية والسياحية بالمغرب

ولد الراحل سنة 1923 بإغرم أزكاغ بالقصر الأحمر بورززات، وهاجر إلي الدار البيضاد في سن مبكرة، وامتهن العديد من والحرف قفبل أن يستقر به المقام بأحد أحياء المدينة وهو درب السلطان حيث امتهن اصلاح الراديو، وأسس إلي جانب رفاقه جمعية «اتحاد الجنوب» كواجهة للنضال والتحسيس بالإصطهاد الإجتماعي والسياسي. وقاد المقاومة بعد استشهاد المناضل محمد الزرقطوني، ثم غادرها نحو تطوان بعد أن اكتشف أمره، حيث سيساهم في تأسيس وقيادة جيش التحرير بالشمال..

وبعد الإستقلال، اختطف من طرف رجالات أوفقير، ومات تحت التعذيب كغيره من مناضلين لا يزال مصيرهم مجهولا إلى حدود اليوم كالحسين المانوزي وبن بركة وعبد الحق الرويسي وآخرون، والذين تنتظر عائلاتهم معرفة مصيرهم وتسليم الرفات للمتوفين منهم..

دفن رفات "شفيق لعور".. مقاوم اغتاله أوفقير وسلبت المخابرات أراض له تحولت لإقامات سياحية فاخرة

كتب في: **يوليو 08, 2012** في: أخبار, الأولى, شريط الأخبار | تعليقات : 0

ووري، اليوم الأحد الثرى، رفات المدني شفيق، الملقب بـــ"المدني لعور"، بمقبرة الشهداء في الحي المحمدي بالدار البيضاء، غير أن هذه المرة حصل الراحل على شاهد قبر يشير إليه خلافا للقبر الذي رقد فيه مجهولا منذ 1964 في مقبرة اسباتة في العاصمة الاقتصادية.

وكان المدني شفيق، وهو أحد أعضاء جيش التحرير وأحد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، قد تعرض للاختطاف والاغتيال من طرف الجنرال أوفقير في يونيو 1964، قبل أن يدفن في قبر تحت اسم آخر في مقبرة اسباتة، إلا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان استطاع

جثمان الراحل قبل دفنه اليوم الأحد بمقبرة الشهداء بالدار البيضاء ت: إيس بريس

كشف القبر بعد إجراء تحليلات الحمض النووي.

وكان قد تم استخراج رفات الفقيد وإيداعه المركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء.

وكان محامي عائلة الفقيد عبد الرحيم الجامعي، قد قال خلال ندوة صحفية يوم الخميس المنصرم "إن الاتحادي عبد الرحمان اليوسفي كان من أولئك الذين ناضلوا في السر والعلن وبالكتابة وغيرها، لإزالة الغموض الذي كان يكتنف هذا الملف وكانت من أولى ثماره، إقناع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك بمنح عائلة المدني شفيق شهادة الوفاة".

وكان شفيق المدني مقاوما، فيما قال عنه محمد بنسعيد أيت إيدر:"لقد كان رجلا بسيطا، لكنه لعب دورا هاما في المقاومة، فقد كان في لجنة المخابرات التي تراقب وتحصي عملاء الاستعمار من مقدمين وشيوخ وقياد، كما أنه كان يضمن مخابئ آمنة للمبحوث عنهم من طرف "البوليس".

ووفق شهادات تناقلها رفقاء الراحل، فإن عائلة الفقيد كابدت الأهوال بعد اغتياله كما جرى تجريدها من ممتلكات الوالد التي انتزعت منها دون سند قانوني".

ويتواتر أن السلطات والمخابرات إبان عهد الجنرال الدموي محمد أوفقير، قد صادرت أراضي، المدني لعور في مناطق متعددة بالمملكة وعلى رأسها منطقة "كابو نيكرو" في الشمال المغربي، وتم إلحاقها بهولدينغ "أونا" الذي يعرف حاليا بـــ"الشركة الوطنية للاستثمار"((SNI، وقد بني فوق أراضي الهالك فنادق وإقامات سياحية فاخرة، وهي القضية التي تكلف النقيب عبد الرحيم الجامعي بالدفاع عن عائلة المدني فيها.

وكان أحد أبناء المدني شفيق أن اعترض موكب الملك الراحل الحسن الثاني بأحد المطارات، وهو يقوم بزيارة لإسبانيا في أواسط الثمانينيات، للاحتجاج ضد مصادرة أراضي العائلة من طرف الهولدينغ الملكي، وبعد إخلاء سبيله بعد الضجة التي أقامتها الصحافة الإسبانية، عاود أبن المدني شفيق اعتراض سيارة الحسن الثاني، وهو يغادر قصر ملك إسبانيا، وشرع في جرح ذراعه بسكين حادة وسط الطريق العام أمام أنظار الملك الحسن الثاني.

Sa dépouille ayant été retrouvée : Le martyr Chafiq Al Madani enterré au cimetière Ach-Chouhada de Casablanca

La cérémonie de ré-enterrement du martyr Chafiq Al Madani, membre fondateur de la résistance et de l'Armée de libération dans la région du Nord, enlevé et assassiné en 1964, s'est déroulée hier au cimetière Ach-Chouhada de Casablanca en présence de la famille du regretté, de son compagnon de lutte Mohamed Bensaid Ait Idder, de l'ex-Premier secrétaire de l'USFP, Abderrahmane Youssoufi, du chef du gouvernement et de plusieurs membres de l'Exécutif, d'un nombre important de militants politiques appartenant notamment aux partis de la gauche marocaine, d'anciens résistants et membres de l'Armée de libération, de membres de l'Instance équité et réconciliation et du Conseil national des droits de l'Homme, de syndicats, du Haut commissariat aux anciens résistants et membres de l'Armée de libération d'ONG, et d'organisations de défense des droits de l'Homme.

En cette occasion, plusieurs oraisons funèbres et témoignages ont été prononcés par les personnalités présentes.

Plus connu dans les milieux de la résistance sous le sobriquet de Madani le borne, le regretté qui est né en 1923 à Ouarzazate a été l'un des leaders de la résistance aux côtés de Mohamed Zerktouni. Il s'y occupait du recrutement et en était l'un des experts en armements. Le 4 juin 1964, il a été enlevé de son domicile avant d'être transféré dans le tristement célèbre commissariat de Derb Moulay Cherif à Casablanca puis liquidé et enterré au cimetière de Sbata sans que son nom ne soit inscrit sur la pierre tombale.

Sous le gouvernement d'alternance, et grâce à la pression de l'ancien Premier ministre Abderrahmane Youssoufi qui a réussi à en convaincre le Conseil consultatif des droits de l'Homme, un certificat de décès a été livré, trois décennies plus tard, à la famille du défunt qui continue aujourd'hui encore à réclamer que toute la vérité soit établie à ce propos et que justice lui soit rendue.

معتقلون سياسيون سابقون يعودون للاعتصام أمام مجلس حقوق الإنسان

«ما مفاكينش»، هذا هو شعارهم. إنهم معتقلون سياسيون سابقون، فبعدما تدخلت قوات الشرطة والقوات المساعدة الشهر الماضي، لتفكيك الاعتصام المفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عادوا مرة أخرى الاربعاء الماضي، إلى نفس المكان لاستئناف الاعتصام.

«اعتصامنا سيبقى مفتوحا إلى حين تسوية وضعيتنا الاجتماعية وجبر الضرر» يقول ادريس جدني، أحد المعتقلين السابقين الذين يرابطون أمام مجلس حقوق الإنسان، والذي لم يخف تعرضه إلى جانب رفاقه المعتصمين إلى مضايقات رجال الأمن، الذين قاموا بـ«تقطيع اللافتة التي كانوا يحملونها ومصادرتهم لآلة التصوير»، يضيف جدني، والمبرر لدى رجال الشرطة، حسب المعتقل السياسي السابق ذاته، هو «احتلالنا للملك العمومي».

إدريس جدني، كباقي رفاقه، ضحية من سنوات الرصاص، فمنذ صدور توصيات الإنصاف والمصالحة لجبر الضرر، وهو ينتظر أن تنفذ السلطات المحلية بـ«الدروة» ، إقليم برشيد توصية لجنة تفعيل توصيات الهيئة، خاصة أنه بلا عمل وهو المعيل الوحيد لأسرته الصغيرة وبدون دخل قار.

المعتصمون الذين تزايد يأسهم بعدما تدخلت السلطة بشكل «عنيف» لفك اعتصامهم الشهر الماضي، لم يفقدوا الأمل كله في أن رد الاعتبار إليهم، فقد دبجوا رسالة من أجل مقابلة المسؤولين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولكن و«لا مجيب»، يقول جدني، الذي يحمل المجلس «مسؤولية التماطل في الاستجابة لمطالبهم، وعدم الالتزام بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر الضرر الاجتماعي الذي لحق هذه الفئة من المعتقلين فيما يخص الإدماج».

فئة اجتماعية وجدت نفسها في الهامش بعد سنوات الاعتقال الطويلة، وما تصميم جدني ومن معه على مواصلة الاعتصام، سوى من أجل إعادة الإدماج، فالمسألة «تتعلق بالكرامة»، يقول جدني، هذا الأخير الذي اعتقل لما كان تلميذا بثانوية الإدريسي بحي بوشنتوف لانتمائه إلى النقابة الوطنية للتلاميذ ومنظمة إلى الأمام، فقاده حظه إلى معتقل درب مولاي الشريف رفقة حوالي 242 تلميذا وأستاذا، قبل أن يحال بعد سنة كاملة على قاضي التحقيق، فغادر المعتقل بقرار عدم المتابعة الجزئي، لكن الملاحقات الأمنية والمضايقات لم يسلم منها منذ ذلك الحين.

رضوان البلدي

وزارة الصحة تدمج الصحة النفسية والذهنية في استراتيجيتها العامة

كوثر زاكي

أخذت وزارة الصحة على عاتقها الالتزام بتحسين الخدمات الصحية النفسية، وسطرت في برنامجها القيام بعدد من التغييرات التي ستسمح لها بالاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المواطنين الذين يعانون من الاضطرابات النفسية والذهنية. وحسب مصادر من داخل وزارة الصحة، فإن هذه الأخيرة، ستعمل على أنسنة البنيات الحالية للبنيات الموجودة، وضمان مجانية العلاج النفسي، مضيفا في هذا الاتجاه أن الوزارة تسعى إلى تكوين المسيرين والمهنيين في كل ما يتعلق بالحقوق الإنسانية للمرضى، وذلك بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف المصدر نفسه أن الوزارة الوصية ستتخذ بعض الخطوات الاستعجالية من قبيل إعادة تحيين وتطبيق النص التشريعي المتعلق بالصحة النفسية، كما ستتجه الوزارة إلى ماسسة الملفات الطبية ضمانا لحقوق المرضى.

وفي هذا الإطار، شدد الحسين الوردي، وزير الصحة، على أهمية دمج جانب الصحة النفسية والذهنية في جميع البنيات والمؤسسات الاستشفائية الجهوية، بحيث لا تبقى هذه الخدمة الأساسية مقتصرة في تواجدها على المؤسسات المتخصصة فقط. كما أكد الوزير على ضرورة مراعاة البُعد الإنساني في هذه البنيات، إضافة إلى اتسامها بالانفتاح والتسيير المرن.

وأشاد بأهمية العمل مع المنظمات غير الحكومية في إطار الشراكة لتطوير بنيات الاستقبال الكفيلة بدعم الوزارة في جانب التحمل الخاص بالصحة النفسية.

حسين الوردي

وللإحاطة ببعد الصحة النفسية والذهنية من كل الجوانب، فقد التزمت الوزارة، وفقا للمصدر ذاته، بوضع عدة معايير ومخططات عمل لضمان الولوج العادل للخدمات الصحية الذهنية لكل المواطنين، وذلك من أجل تقوية الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.

وترتكز المقاربة الحقوقية للوزارة في هذا الباب على التشاركية والشفافية والمسؤولية، وتهدف إلى تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحق في الصحة، والتي نصت عليها الفصول 22،27 و31.

وفي نفس الاتجاه، تؤكد مصادرنا، ستعمل الوزارة على بناء وحدات صغيرة للطب النفسي، ومن المنتظر أن تدمجها داخل المستشفيات العمومية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان...الآفاق والتحديات

الباحث/ الكبسي عبد المالك حسين علي
ماجستير في الحقوق
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول بوجدة

شكل العاهل المغربي محمد السادس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو هيئة جديدة للدفاع عن حقوق الإنسان بدلا من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي شكل في 1990م وكان دوره استشاريا.
وقد جاء تشكيل المجلس بعد تظاهرات شهدها المغرب في 20 شباط/ فبراير، وشارك فيها عشرات الالاف للمطالبة بإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان.
وصرح مصدر حكومي أن المجلس الجديد يضم ممثلين للسلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية وشخصيات مستقلة، مؤسسة وطنية لحماية حقوق الانسان والحريات بالمغرب نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، ويتوفر المجلس الوطني على اختصاصات أوسع، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، الشيء الذي يضمن للمجلس مزيدا من الاستقلالية والتأثير في مجال حماية حقوق الانسان والدفاع عنه.
واستنادا الى الفصل 19 من الدستور المغربي صدر الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر في 25 ربيع الأول 1432هـ الموافق فاتح مارس 2011 المنظم للمجلس الوطني لحقوق الانسان وقد تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 5922 بتأريخ 27 ربيع الأول 1432هـ الموافق 3 مارس 2011، والذي تضمن في بابه التمهيدي واحكامه العامة في مادته الأولى والتي نصت على إحداث مجلس وطني لحقوق الانسان.
وقد نظم في بابه الثاني تركيبة المجلس ولجانه الجهوية، نظم الفصل الأول منه تركيبة المجلس من المادة 32 الى المادة 39، ونظم الفصل الثاني الآليات الجهوية لحماية حقوق الانسان والنهوض بها من المادة 40 الى المادة 34.
يعتبر المجلس الوطني لحقوق الانسان الوريث الشرعي للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، الذي يشهد تأسيسه على بداية تحول نوعي بالمغرب، يتوخى ضبط عمل المؤسسات على ايقاع حقوق الانسان، وهو المجلس الذي شهدت ولايته الاخيرة انخراطا كليا في صيانة هذه الحقوق، حيث اضطلع بالكثير من المهام، أبرزها القيام لأول مرة في تأريخ المغرب بتأطير عملية ملاحظة الانتخابات، الى جانب مساهمته في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.
وقد نظم الظهير الشريف المكون للمجلس الوطني لحقوق الانسان اختصاصات هذا المجلس في فصوله الثلاثة الأولى من بابه الأول، حيث نظم فصله الاول من المادة الثالثة الى المادة السادسة منه في مجال حماية حقوق الانسان، ونظم الفصل الثاني بمواده من المادة 31 الى المادة 24 في مجال النهوض بحقوق الانسان، ونظم الفصل الثالث من المادة 25 الى المادة 27 في مجال اثراء الفكر والحوار حول حقوق الانسان والديمقراطية.

وانطلاقا من الصلاحيات المعهود بها للمجلس المضمنة بالظهير الشريف المتعلق بإعادة تنظيمه، يشمل عمل المجلس فيما يخص حماية حقوق الانسان ومساعدة ضحايا الانتهاكات، التصدي لحالات خرق حقوق الانسان إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر، وذلك بدراسة وتقديم توصيات بشأنها للجهة المختصة، كما يسعى بالتعاون مع المؤسسات المماثلة الى الاسهام الفعال في حماية حريات المغاربة القاطنين بالخارج وصون حقوقهم .

في مجال حماية حقوق الانسان والحريات والدفاع عنها:

يسهر المجلس الوطني لحقوق الانسان على مراقبة ورصد حالبة حقوق الانسان على المستويين الوطني والجهوي، ورصد الانتهاكات، مع إمكانية إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة، واعداد تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد والتحقيقات ورفعها الى الجهات المختصة مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات التي تم رصدها، ويجوز له في إطار المهام المسندة اليه وبتنسيق مع السلطات العمومية المعنية أن يتدخل بكيفية استباقية وعاجلة كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر التي قد تفضي الى انتهاك حق من حقوق الانسان بصفة فردية أو جماعية، ويساهم في تفعيل الآلياتالمنصوص عليها في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت اليها.

ويقوم المجلس بزيارة أماكن والمؤسسات السجنية ومراكز حماية الأطفال وإعادة الإدماج والمؤسسات الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية وبإعداد تقارير عن الزيارات ويرفعها الى السلطات المختصة.

ويتولى المجلس بحث ودراسة ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني ويقترح التوصيات التي يراها مناسبة في هذا الشأن ويرفعها الى السلطات الحكومية المختصة.

ويساهم في اعداد التقارير التي تقدمها الحكومة لأجهزة المعاهدات، ويقدم المساعدة والمشورة الى البرلمان والحكومة بناءا على طلبها في مجال ملائمة مشاريع ومقترحات القوانين مع المعاهدات الدولية، كما يعمل على تشجيع مواصلة مصادقة المملكة على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

في مجـــــال النهـــــــــــوض بحقـــــــوق الإنســـــان:

يسهر المجلس على النهوض بمبادئ وقواعد لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والعمل على ترسيخها، ويساهم بكل الوسائل في النهوض بثقافة حقوق الانسان والمواطنة، ويرفع الى جلالة الملك التقارير السنوية والمواضيع المرتبطة بحقوق الإنسان.

ويقدم أمام كل مجلس من مجلسي البرلمان مضمون التقارير، كما يتم نشر التقرير السنوي حول حقوق الإنسان وعمل المجلس في الجريدة الرسمية.

وعلاوة على ذلك، يتوفر المجلس على اختصاصات جهوية من خلال اللجان الجهوية لحقوق الانسان التي سيتم تعيين رؤساءها بموجب ظهير، وستسهر هذه اللجان الجهوية على رصد ومراقبة حالة حقوق الانسان على الصعيد الجهوي، وتلقي وفحص الشكاوي والانتهاكات التي تعرض عليها وإعداد التقارير الخاصة أو الدورية حول التدابير المتخذة لمعالجة القضايا والشكاوى بالجهة.

وتعمل هذه اللجان على ضمان تنفيذ برامج ومشاريع المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالتعاون مع الفاعلين المحليين، وتساهم على تشجيع وتسهيل إنشاء مراصد جهوية لحقوق الانسان التي تسهر على تتبع تطور حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي.

ويتوفر المجلس الوطني على اختصاصات في مجال القانون الدولي الإنساني، ويشرف بالتنسيق مع السلطات المعنية على تنسيق أنشطة مختلف الجهات المعنية، وتتبع تنفيذ المعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة انضمت اليها، والمساهمة في برامج التربية والتكوين والتوعية المرتبطة بذلك وتطوير علاقات تعاون وشراكة لتعزيز تبادل الخبرات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع الهيئات العاملة في مجال القانون الدولي الإنساني.

وبالإضافة الى ذلك يتولى المجلس تنظيم منتديات وطنية وإقليمية ودولية لحقوق الإنسان لإثراء الفكر والحوار حول قضايا حقوق الإنسان وتطوراتها وآفاقها، كما يساهم في تعزيز البناء الديمقراطي من خلال النهوض بالحوار المجتمعي التعددي، وتطوير كافة الوسائل والآليات المناسبة لذلك، بما فيها ملاحظة العمليات الانتخابية.

هذا ويساهم المجلس في إحداث شبكات للتواصل والحوار بين المؤسسات الوطنية والأجنبية المماثلة، وكذا بين الخبراء من ذوي الإسهامات الوازنة في مجالات حقوق الإنسان.

ومن صلاحيات المجلس أن يطلب من القضاء فتح تحقيق في انتهاكات حقوق الانسان وتطبيق توصيات هيئة العدالة والمصالحة المنبثقة عن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بهدف كشف الحقيقة بشأن أعمال القمع التي شهدتها ما يعرف باسم " سنوات الرصاص" 1960/1999 في عهدالملك الحسن الثاني،لكن هذه الهيئة حلت في 2005 بعد تقديم تقريره الذي أوصت فيه بإلغاءعقوبة الاعدام واعتماد سياسة لمكافحة الافلات من العقاب من خلال تبني اصلاحات قانونية.

وفي إطار ممارسته لمهامه يسهرالمجلس على تتبع تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتحليل الانتهاكات الماسة بالحريات العامة والفردية، في ضوء الشكايات المحالة على المجلس و تقاريرالمنظمات الحقوقية وسائر الجمعيات المعنية أو المهتمة، كما يهتم بمتابعة الأوضاع في السجون ومراكز حماية الطفولة و أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة ودراسة حاجاتهم وأحوالهم، والسعي الى اصدار توصيات واقتراحات بخصوصهم.

إن المتأمل في اختصاصات وتركيبة واستقلالية هذه المؤسسات، سيجد نفسه أمام برلمان مصغر مختص في حقوق الإنسان باتت تفرض عليه مختلف التحولات، القيام بدور حيوي كي يتم استحضار حقوق الانسان عند صياغة السياسات العامة، لاعلى المستوى الوطني بل الجهوي أيضا.

ـــ التحديـــات:

في الحقيقة فإن أغلب هذه المبادرات قد فشلت لسبب اساسي وهو أن النوايا لم تستقم وأن الهدف من أنشاء هذه الهيئات لم يكن خدمة حقوق الإنسان والسير في طريق إصلاحات ديمقراطية حقيقية وإنما لذر الرماد عن العيون وتلهية المواطنين وتسويق صورة الأنظمة على الصعيد الدولي.
ومن جانب آخر فغن مثل هذه وإن كانت مهمة في رمزيتها باعتبارها تبرز انخراط الحكومات والأنظمة
في منظومة الحريات وحقوق الانسان فإنها ليست قادرة لوحدها أن تؤمن النجاعة والجدوى، ذلك أن الدفاع عن حقوق الانسان وحمايتها وتعزيزها هي مسؤولية المجتمع المدني قبل سواه وأن الهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان لا يمكن أن تطلع على المجتمعات بقرارات فوقية بل هي نتاج احتياجات حقيقية تشق هذه المجتمعات.
لذلك فأن الهيئات المستقلة التي تعلنها الحكومات لا يمكن إلا أن تكون رافدا لا غير من روافد العمل الحقوقي الوطني الذي تتحمل مسؤوليته الأولى الجمعيات والرابطات الحقوقية التي كانت نشأتها خارجة عن أي قرار رسمي.
لكن ما سبق ذكره لا يعني انه يجب رفض هذه الهيئات المستقلة التي أعلنت الحكومات عن إنشائها، فمسألة حقوق الإنسان لا يضيرها تعدد المنابر، بل أن حقوق الإنسان ونشر مبادئها وتوسيع دائرة المدافعين عنها تحتاج إلى جهود جميع الأطراف الحقوقية بكل تلويناتها الفكرية مادامت هذه الأطراف تصب في خانة التربية على حقوق الإنسان في مجتمعات مازالت فيها ثقافة الاختلاف والحرية والمساواة هشة وضعيفة.

عملية جراحية لياسين المهيلي تثبت علاقة إعاقته بالتهديد والضرب

safitodayبتـــاريخ 07/07/12

أفاد مصدر مقرب من ياسين مهيلي الذي يتهم البوليس بتعذيبه أن عملية جراحية أجريت لياسين تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والتي أثبتت أن الإعاقة التي كان يعاني منها لها علاقة بالتهديد والضرب، وأضاف المصدر ذاته أنه وعلى إثر هذا المعطى الجديد راسل المجلس الحقوقي وزير العدل المصطفى الرميد من أجل فتح تحقيق في قضية ياسين المهيلي.

وكان المجلس الوطني لحقوق الانسان قد أوفد البروفيسور هشام بنيعيش رئيس معهد الطب الشرعي ابن رشد صحبة مبعوثي المجلس الوطني لحقوق الانسان لمنزل "الضحية " ، وتم نقله الى المركز الاستشفائي محمد الخامس للقيام بفحوصات مدققة، بعدما كان يعاني من آلام مبرحة على مستوى الظهر والعمود الفقري ولايستطيع التحرك وجدعه مستقيما ..ناهيك عن صعوبة في الكلام وفي النطق بمخارج الحروف.

وللإشارة فقد تقدم البرلماني محمد ادعيدعة عن الفريق الفيدرالي بسؤال تمحور حول وضعية حقوق الانسان ببلادنا ،ساردا الفصل 22 من الدستور الذي يعتبر أن "ممارسة التعذيب بكافة أشكاله ،ومن قبل أي أحد،جريمة يعاقب عليها القانون ".وقال دعيدعة ان حالة معتقلي أحداث فاتح غشت باسفي الا نموذجا للعديد من الحالات التي تعرضت للتعذيب داخل مخافر الشرطة ودهاليز الاجهزة المعلومة ..التي يحن بعضها الى ممارسات الماضي الأليم بشكل يناقض المقتضيات الدستورية الجديدة ،منبها الحكومة الى حجم التراجعات التي تعرفها البلاد في مجال الحريات العامة مطالبا وزارة العدل والمؤسسات المعنية بحماية حقوق الانسان .

حسن أتلاغ

ندوة دولية للتذكير بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بشمال المغرب

نظم "منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب" ندوة ذات طابع دولي تحت عنوان "حقوق الإنسان بالمغرب: الرهانات والتحديات"، بتاريخ 7 يوليوز، بمدينة طنجة، لأجل مقاربة الموضوعة الحقوقية بالمغرب بصفة عامة، وبالريف الكبير (شمال المغرب على وجه التحديد)، اعتبارا للأحداث المتسارعة التي عرفتها المنطقة مؤخرا جراء تزايد الإحتجاجات الإجتماعية الآخذة لعمق سياسي، وما صاحبها من تجاوزات وصفت بـــ "الخطيرة" في مجال حقوق الإنسان بالمنطقة ترقى إلى مستوى "الإنتهاكات الجسيمة" لحقوق الإنسان.

وقد عرفت الندوة حضور أسماء حقوقية من داخل المغرب وخارجه، وفي كلمته الافتتاحية رحب المنسق العام لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب عبد الوهاب التدموري، بالضيوف والمشاركين، ليتحدث عن السياق الذي تم فيه تنظيم هذه الندوة مُذكرا في الوقت نفسه بطبيعة التعامل "الغير مسؤولة" مع أحداث الريف، وخاصة مع قضية الشهداء الخمس الذين أُحرقوا في إحدى الوكالات البنكية بالحسيمة، من طرف مؤسسات الدولة وباقي الفاعلين في المغرب بمن فيهم "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، وانتقد في الوقت نفسه "سياسة الهروب إلى الأمام" وعدم فتح تحقيق جدي حول القضية وباقي التجاوزات والإنتهاكات.

وتم عرض مجموعة من الشهادات "الحية" للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من طرف القوات العمومية في أحداث الريف الأخيرة، منها شهادة زوجة المعتقل الحقوقي "محمد جلول" وشهادات عائلات شهداء 20 فبراير بالحسيمة، وشهادة حية عن ما بات يُعرف بأحداث الأربعاء الأسود بالقنيطرة جراء اقتحام القوات العمومية للحي الجامعي، في الوقت الذي اعتذرت فيه عن الحضور عائلتين الشهيدين "نبيل الزوهري" من تازة، و"كمال الحساني".

دفاع معتقلي أحداث الريف (27 معتقل) عبد المجيد أزرياح، استعرض في مداخلته مختلف التجاوزات القانونية التي طبعت ملف المعتقلين، من الإعتقال إلى المحاكمة، وهي خروقات تتعارض حتى مع القانون الجنائي المغربي نفسه. ليتم بعد هذه الشهادات عرض شريط وثائقي قصير يرصد التجاوزات والإنتهاكات من إنجاز محمد الأصريحي، أشرف بلقاضي، وعزيز المرابط (أنظر الشريط).

ليتناول الكلمة بعد هذا العرض المنسق الأوروبي لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب بشكل مقتضب مُعبرا عن تضامنه وتنديده باسم المنتدى بأوروبا بجرائم المخزن المستمرة في الريف، وبعده ألقى كلمة مقتضبة أيضا المناضل الحقوقي والنقابي بإقليم كاطالونيا "بيريز أورفانيز" عبر فيها عن تنديده بخروقات حقوق الإنسان وتضامنه المطلق مع المعتقلين ومطالبته بإطلاق سراحهم، كما عبر في ذات السياق عن استنكاره الشديد لمنعهم من زيارة معتقلي أحداث الريف الأخيرة بسجن الحسيمة، وفي نفس السياق تحدث كل من "جورذي ذي نويبا" ممثل شبيبة القومية الكاطالونية بأوروبا، والباحثة السوسيولجية والمناضلة النسائية "فيليزا طوريز".

وفي الفقرة الثانية من هذا اللقاء، تم عقد ندوة صحفية أطرها حقوقيون من مختلف المنظمات، افتتحت بمداخلة " النشناش" عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الذي استعرض تطور المشهد الحقوقي بالمغرب في مختلف المحطات التاريخية، وطالب باسم المنظمة بإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي والتعبير بلا قيد ولا شرط، واستنكر مشروع قانون حصانة العسكريين الذي تقدمت به الحكومة الحالية، مؤكدا أن هذا القانون جاء في الوقت الذي "نناضل فيه لأجل المصادقة على مقتضيات المحكمة الجنائية الدولية".

وفي كلمته أكد "عبد العزيز النويضي" عن جمعية عدالة عن تضامنه مع عائلات المعتقلين وجميع الضحايا، مُنتقدا المشهد السياسي المغربي وحزبي الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار معتبر أنهما حزبي "المخزن"، وفي حديثه عن موضوع الحراك الشبابي بشمال أفريقيا والشرط الأوسط أكد عن أنه "حراك عربي عام" وهو ما أثار بعض ردود الفعل داخل القاعة من طرف النشطاء الأمازيغيين الذين اعتبروا كلام النويضي "إقصاءا ممنهجا لكل تضحيات الأمازيغيين في سبيل الحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية".

أمينة بوعياش، عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عبرت عن الفهم المشترك لواقع حقوق الإنسان بالمغرب بين مختلف المنظمات، وثمنت دستور 2011 معتبرة أنه دستور جاء بمكتسبات مهمة في المجال الحقوقي حسب تعبيرها.

مصطفى المانوزي عن منتدى الحقيقة والإنصاف، ذكر في كلمته بالسياق الذي أفرز تأسيس المؤسسات الحقوقية، واعتبر أن الدولة بتصفيتها وقمعها تستهدف المشروع المجتمعي، على اعتبار أن كل المناضلين هم أحفاد المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

حسن ساعف، عن منظمة العفو الدولية، قام بتذكير كرونولوجي سريع بتطور وضع حقوق الإنسان بالمغرب منذ انطلاق الصراعات السياسية والإجتماعية بعد الإستقلال، معتبرا أنه منذ التسعينات عرف المشهد الحقوقي انفتاحا مهما دشنه الملك الراحل الحسن الثاني، لينطلق مسلسل الإصلاحات مع العهد الجديد حسب تعبيره منذ 1999، تاريخ اعتلاء محمد السادس الحكم.

محمد الهسكوري عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان حيا عاليا شهداء ساحة التغيير بالبلاد، وعبر عن تشبثهم في الجمعية بضرورة انتزاع الإعتذار الرسمي للدولة، وانتقد التوجه العام للحكومة الحالية وتصريحات رئيسها القائلة بضرورة إعادة هيبة الدولة، مُعتبرا أن هذه مؤشرات قوية على نية العودة إلى العهود الغابرة، وانتقد استمرار سياسة التمييز في الأسماء، خاصة الأمازيغية.

علي الطبجي، عن منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب استعرض بعض محطات إعلان النوايا الحسنة في مجال حقوق الإنسان بما فيها الصيغ الثلاث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رغم كون هذه النوايا تصطدم بواقع القمع المفرط لحقوق الإنسان، وأكد على ضرورة السير في اتجاه التطبيق الكامل للمبادئ الكونية لحقوق الإنسان، عكس القوانين الوطنية التي تحمي الملك والعسكريين دون الشعب، مُذكرا بالتاريخ الأسود للجيش المغربي في مختلف المحطات، وأكد أن هذا التاريخ الأسود لا يمكن أن يُتوج بحصانتهم. وفي الأخير تم الإعلان عن تشكيل لجنة دولية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين تكونت من أسماء حقوقية من المغرب والخارج.

مدينة البوغاز تحتضن ندوة دولية لفضح الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بشمال المغرب (+ فيديو)

إحتضنت مدينة البوغاز مساء يوم السبت 7 يوليوز من الشهر الجاري بفندق ''الريف'' ندوة ذات طابع دولي تحت عنوان ''حقوق الإنسان بالمغرب: الرهانات والتحديات''، إذ نظمت من طرف ''منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب'' ، و ذلك من أجل مقاربة الموضوعة الحقوقية بالمغرب بصفة عامة، وبالريف الكبير (شمال المغرب على وجه التحديد)، اعتبارا للأحداث المتسارعة التي عرفتها المنطقة مؤخرا جراء تزايد الإحتجاجات الإجتماعية الآخذة لعمق سياسي، وما صاحبها من تجاوزات وصفت بـــ ''الخطيرة'' في مجال حقوق الإنسان بالمنطقة ترقى إلى مستوى ''الإنتهاكات الجسيمة'' لحقوق الإنسان.

الندوة عرفت حضور أسماء حقوقية من داخل المغرب وخارجه،مما يأكد راهنية نقاش مقاربة حقوق الإنسان ببلادنا.

إذ في الكلمةالافتتاحية رحب عبد الوهاب التدمري المنسق العام لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب ، بالضيوف والمشاركين، لينتقل بعد ذلك بالحديث عن السياق الذي تم فيه تنظيم هذه الندوة مُذكرا في الوقت نفسه بطبيعة التعامل "الغير مسؤولة" مع أحداث الريف، وخاصة مع قضية الشهداء الخمس الذين أُحرقوا في إحدى الوكالات البنكية بالحسيمة، من طرف مؤسسات الدولة وباقي الفاعلين في المغرب بمن فيهم "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، وانتقد في الوقت نفسه "سياسة الهروب إلى الأمام" وعدم فتح تحقيق جدي حول القضية وباقي التجاوزات والإنتهاكات.

بعد ذلك تم عرض مجموعة من الشهادات ''الحية'' للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من طرف القوات العمومية في أحداث الريف الأخيرة، من بينها شهادة زوجة المعتقل الحقوقي ''محمد جلول'' التي أكدت أن زوجها كان يناضل من أجل مطالب إجتماعية تختزن في بعدها الحقيقي مفهوم العدالة و المساواة فهو حسب تعبيرها لم يكن يناضل من أجل مصلحته الذاتية،كما دعت الى الإلتفاف حول ملف المعتقلين و الإستمرار في النضال.

الشهادات لم تقف عند هذا الحد بل كانت هناك شهادة عائلات شهداء 20 فبراير بالحسيمة، و التي أكدت على ان إحراق الشهداء الخمس كانت خطة مدروسة من طرف النظام المخزني،و على أن القضاء المغربي وضع هذا الملف في ثلاجة،كما تم تأكيد على أن ساكنة مدينة الحسيمة واعية بحجم المؤامرة التي تدبر تجاه نضالتهم،كما تمت الدعوة للإلتفاف أكثر حول ملف الشهداء و الإستمرار في النضال حتى تحقيق الديمقراطية.

لجنة عائلة معتقلي الأربعاء الأسود بالقنيطرة،كانت لها الكلمة إذ تحدثت عن ظروف الإعتقال،و عن معانات المعتقلين و عن وضعيتهم الإجتماعية و دعو كافة الديمقراطيين الى مزيد من الدعم من أجل طلاق سراح كافة المتقلين السياسيين.

هذا في الوقت الذي اعتذرت فيه عن الحضور عائلتين الشهيدين ''نبيل الزوهري'' من تازة، و''كمال الحساني''لظروف قاهرة حسب المنسق العام للمنتدى.

دفاع معتقلي أحداث الريف (27 معتقل) عبد المجيد أزرياح، استعرض هو أيضا في مداخلته مختلف التجاوزات القانونية التي طبعت ملف المعتقلين، من الإعتقال إلى المحاكمة، وهي خروقات تتعارض حتى مع القانون الجنائي المغربي نفسه.

بعد ذلك تم عرض شريط وثائقي قصير لمدة 15 دقيقة ،يرصد التجاوزات والإنتهاكات من إنجاز محمد الأصريحي، أشرف بلقاضي، وعزير المرابط،و هو الشريط الذي كشف حسب بعض تصريحات الوفود الحاضرة في الندوة عن القمع المخزني الممارس في حق المواطنين.

سعيد العمراني المنسق الأوروبي لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب ،أعرب و بشكل مختصر عن تضامنه وتنديده باسم المنتدى بأوروبا بجرائم المخزن المستمرة في الريف.

ليقلي بعد ذلك ك المناضل الحقوقي والنقابي بإقليم كاطالونيا ''بيريز أورفانيز'' ،كلمة مختصرة عبر فيها عن تنديده بخروقات حقوق الإنسان وتضامنه المطلق مع المعتقلين ومطالبته بإطلاق سراحهم، كما عبر في ذات السياق عن استنكاره الشديد لمنعهم من زيارة معتقلي أحداث الريف الأخيرة بسجن الحسيمة.

وفي نفس السياق تحدث ''جورذي ذي نويبا''ممثل شبيبة القومية الكاطالونية بأوروبا عن تضامنه المطلق مع المعتلقين و إستنكر بدوره وبشدة عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،و عبر عن استعداد منظمته للتنسيق مع شبيبة المنتدى,

الباحثة السوسيولجية والمناضلة النسائية ''فيليزا طوريز''،أكدت من الصعب القبول بمثل هذه الإنتهاكات التي لا يمكن لأي دولة تحترم نفسها و تحترم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان أن تمارس في حق متظاهرين سلميين ينادون بالحرية و الديمقراطية.

و في مثم نهاية الفقرة الأولى من برنامج الندوة الحقوقية ذات طابع دولي ثم الإعتذار عن عدم إمكانية قراءة كلمة المعتقلين السياسيين بمدينة القنيطرة و الحسيمة،نظرا لضيق الوقت.

بعد ذلك تم تنظيم ، ندوة صحفية أطرها حقوقيون من مختلف المنظمات، افتتحت بمداخلة '' النشناش'' عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان،و الذي استعرض تطور المشهد الحقوقي بالمغرب في مختلف المحطات التاريخية، وطالب باسم المنظمة بإطلاق سراح جميع معتقلي الرأي والتعبير بلا قيد ولا شرط، واستنكر مشروع قانون حصانة العسكريين الذي تقدمت به الحكومة الحالية، مؤكدا أن هذا القانون جاء في الوقت الذي ''نناضل فيه لأجل المصادقة على مقتضيات المحكمة الجنائية الدولية''،و أكد أن منظمته لن يهدأ لها البال حتى إطلاق سراح كل من ينادي بالحرية و الديمقراطية من داخل المغرب.

عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان،و بلسان رئيستها السابقة ''أمينة بولعياش'' عبرت عن الفهم المشترك لواقع حقوق الإنسان بالمغرب بين مختلف المنظمات، وثمنت دستور 2011 معتبرة أنه دستور جاء بمكتسبات مهمة في المجال الحقوقي حسب تعبيرها.

''عبد العزيز النويضي'' عن جمعية عدالة،و في كلمته عبر عن تضامنه المبدئي و اللامشروط مع عائلات المعتقلين وجميع الضحايا، مُنتقدا المشهد السياسي المغربي وحزبي الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار معتبر أنهما حزبي ''المخزن''، وفي حديثه عن موضوع الحراك الشبابي بشمال أفريقيا والشرط الأوسط أكد عن أنه ''حراك عربي عام'' وهو ما أثار بعض ردود الفعل داخل القاعة من طرف النشطاء الأمازيغيين الذين اعتبروا كلام النويضي ''إقصاءا ممنهجا لكل تضحيات الأمازيغيين في سبيل الحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية''،و أن ما يعرف اليوم من حراك هو ربيع ديمقراطي لا يفرق بين عربي و أمازيغي.

السرد الكرونولوجي الخاص بتطور وضع حقوق الإنسان بالمغرب منذ انطلاق الصراعات السياسية والإجتماعية بعد الإستقلال كان حاضرا في مدخلة ''حسن ساعف''، عن منظمة العفو الدولية،إذ إعتبر أن منذ التسعينات الفرن الماضي و المشهد الحقوقي يعرف انفتاحا مهما دشنه الملك الراحل ''الحسن الثاني، لينطلق مسلسل الإصلاحات مع العهد الجديد حسب تعبيره منذ 1999، تاريخ اعتلاء ''محمد السادس'' الحكم.

جمعية منتدى الحقيقة والإنصاف،مثلها السيد ''مصطفى المانوزي''الذي عبر في كلمته في كلمته بالسياق العام الذي أفرز تأسيس المؤسسات الحقوقية، واعتبر أن الدولة المخزنية بممارستها و بتصفيتها وقمعها تستهدف المشروع المجتمعي، الذي يطمح الى تحقيق الحرية و المساواة و العدالة الإجتماعية.

''محمد الهسكوري'' المناضل الصنديد الذي نال منه المرض كان حاضرا،بإسم ''الجمعية المغربية لحقوق الإنسان'' إذ قام بداية بتحية شهداء ساحة التغيير وعبر عن تشبثهم في الجمعية بضرورة انتزاع الإعتذار الرسمي للدولة عن طريق رئيسها حسب حد تعبير المتدخل، و بالمقابل قام بالإنتقاذ الحاد للتوجه العام للحكومة الحالية الملتحية،بقيادة ''عبد الإلاه بن كيران'' ، مُعتبرا أن هذه مؤشرات قوية على نية العودة إلى العهود الغابرة و التي عرفت بالسنوات الرصاص في عهد الراحل الحسن الثاني، وانتقد استمرار سياسة التمييز في الأسماء، خاصة الأمازيغية،حيث تميزت مداخلة الأستاذ الهسكوري ضمنيا و بشكل غير معلن انتقاذا حادا لمداخلة ''حسن الساعف''الذي و كما سبق الذكر إعتبر أن منذ التسعينات الفرن الماضي و المشهد الحقوقي يعرف انفتاحا مهما دشنه الملك الراحل ''الحسن الثاني، لينطلق مسلسل الإصلاحات مع العهد الجديد حسب تعبيره منذ 1999، تاريخ اعتلاء ''محمد السادس'' الحكم.

علي الطبجي، عن التنسيقية العامة لمنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب تطرق و بشكل مستعجل لبعض محطات التي تم فيها الإعلان عن النوايا الحسنة في مجال حقوق الإنسان بما فيها الصيغ الثلاث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رغم كون هذه النوايا تصطدم بواقع القمع المفرط لحقوق الإنسان، وأكد على ضرورة السير في اتجاه التطبيق الكامل للمبادئ الكونية لحقوق الإنسان، عكس القوانين الوطنية التي تحمي الملك والعسكريين دون الشعب، مُذكرا بالتاريخ الأسود للجيش المغربي في مختلف المحطات، وأكد أن هذا التاريخ الأسود لا يمكن أن يُتوج بحصانتهم،لهذا من الضروري أن يستمر النضال حتى تحقيق العدالة الإجتماعية و المساوات التي تضمن للمواطنين حقهم في العيش الكريم.

و عند نهاية الندوة تم الإعتذار عن عدم تلاوة البيان او البلاغ الصحافي نظرا لضيق الوقت كما تم الإعلان عن تشكيل لجنة دولية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين تكونت من أسماء حقوقية من المغرب والخارج،من بينهم المعتقل و المنفي السابق ''البدوي''.

عائلة عبد الصمد بطار المحكوم على خلفية ما يعرف بملف اركانة تصدر بيان إلى الرأي العام

أصدرتعائلة عبد الصمد بطار المحكوم على خلفية ما يعرف بملف أركانة خلال الندوة الصحفية التي عقدتها مساء يوم الأربعاء 04/07/2012 بمقر جريدة الاتحاد الاشتراكي، بيانا إلى الرأي العام أدانت من خلاله الإجراء اللانساني المتعمد الذي يتنافى مع القانون ومع الحق في السلامة النفسية و الجسدية وأذي تسب في تعريض حياة عبد الصمد بطار للخطر، محذرة في بيانها من أية محاولة لتملص إدارة سجن سلا2 والمندوبية العامة لإدارة السجون من مسؤوليتها و التزاماتها نص عليها الاتفاق الذي تم يوم 27/06/2012 ، كما طالبت العائلة في البيان ذاته الهيئات الحقوقية التي كانت حاضرة في الاتفاق المذكور للقيام بالإجراءات المناسبة و المستعجلة لفضح هذه الخدعة المشبوهة و المؤامرة المدبرة التي أقدمت عليها الجهات المسؤولة عن هذا الإجراء اللاقانوني و اللانساني الذي يعكس بشكل مكشوف نية مبيتة للتملص من مضامين الاتفاق المذكور بعدما تمكنت من التخلص من المعتقل عبد الصمد الذي أصبح عبئا ثقيلا عليها،واضاف البيان المطالبة العاجلة لكل من رئيس الحكومة بوصفه الوصي على إدارة السجون، ووزير العدل بوصفه رئيسا للنيابة العامة، و الوكيل العام للملك بالرباط، ووكيل الملك بسلا، ووكيل الملك بآسفي، و المجلس الوطني لحقوق الانسان، بالعمل على إجراء تحقيق عاجل في هذه الوقائع الخطيرة، وشدد البيان ذاته عزم العائلة على مواصلة مساعيها بكل إصرار وإرادة، رغم الاكراهات والمضايقات التي تتعرض لها حسب البيان الذي توصل الموقع بنسخة منه إلى حين تمتيع عبد الصمد بطار بحقه في الكرامة و البراءة.

وكانت عائلة عبد الصمد بطار قد أوضحت خلال الندوة الصحفية أنها على إثر الزيارة التي قمت بها للمعتقل عبد الصمد بطار يوم الاثنين 02/07/2012بمستشفى محمد الخامس بمدينة آسفي، وجدته في وضعية صحية بالغة الخطورة، بسبب ما عاناه من ظروف التنقيل التعسفي من سجن سلا إلى سجن مول البركي بآسفي، إن هذا الاجراء يتنافى مع الحق في السلامة الجسدية ومع مضمون الاتفاق الذي جرى يوم الاربعاء 27/06/2012 بين المعتقل عبد الصمد بطار وبين إدارة سجن سلا2، بحضور مدير هذا السجن و المندوب الجهوي للسجون و مستشار المندوب العام إدارة السجون، وأعضاء عن الهيئة المغربية لحقوق الانسان و منتدى الكرامة لحقوق الانسان ، وقد نص هذا الاتفاق على ضرورة تمتيع المعتقل بكافة حقوقه و مطالبه المشروعة، وعلى تنازل مدير سجن سلا2 عن دعوى قضائية تقدم بها ضد أفراد من عائلته، وعلى فتح تحقيق في مظلوميته بالإضافة إلى تعهد إدارة سجن سلا2، ومستشار المندوب العام إدارة السجون بضرورة تقديم الرعاية الصحية و التغذية المناسبة حتى يستعيد المعتقل عافيته بشكل تدريجي قبل ترحيله إلى أسفي، إلا العائلة تفاجأت حسب قولها : تفاجأ بخبر ترحيله يوم الجمعة 29/06/2012 في ظروف غامضة ومشبوهة ، وبعد يومين فقط من تعليقه للاضراب المفتوح عن الطعام الذي وصل 81 يوما، بعد الاتفاق المذكور الذي تم يوم الاربعاء 27/06/2012.وإذ نجهل تماما الجهة أو المسؤول الذي أقدم على هذا الاجراء اللانساني و اللاقانون، الذي تم بدون إخبار سابق للمعتقل أو أخذ موافقته بشكل قانون مكتوب، وقد وزعت العائلة خلال الندوة الصحفية ورقة تفصيلية لظروف نقل ابنها إلى سجن مول البركي باسفي والتي وصفتها باللانسانية و اللاقانون.

عبد الرحيم النبوي

Droits de l'homme: le CNDH réédite six films

Map - il y a 3 jours

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a réédité six films de fiction afin de garder en mémoire les heures les plus noires de l'histoire du Maroc

Produits entre 2000 et 2004, dans le but de rendre hommage à leur créateur et consolider les efforts de préservation de la mémoire conformément aux recommandations de l'Instance Equité et réconciliation (IER).

Cette réédition, qui s'inscrit dans le cadre du programme d'accompagnement aux recommandations de l'IER en matière d'Archive, d'Histoire et de Mémoire, concerne les films suivants : "Ali, Rabia et les Autres "de Ahmed Boulane, "Taif Nizar" de Kamal Kamal, "Mémoire en détention" de Jilali Ferhati, "Mouna Saber" de Abdelhaï Laraki, "Jawhara, fille de prison" de Saâd Chraïbi" et "la chambre noire" de Hassan Benjelloun.

A travers la réédition de ces films dont "le point commun est d'affronter la partie la plus récente et la plus tourmentée de l'histoire du Maroc", le Conseil national des droits de l'Homme " entend rendre hommage à ces cinéastes qui ont contribué, par leur talent, au long processus de lecture informée et pluraliste que le Maroc a entrepris depuis une décennie" , indique un communiqué du CNDH .

Le communiqué ajoute que le Maroc a franchi de grands pas dans le sens de la préservation de la mémoire et de l'Histoire du temps présent et entrepris plusieurs initiatives notamment la publication de dizaines de témoignages d'anciens détenus, le travail mené par l'Instance Equité et Réconciliation et ses recommandations en matière d'archive, d'histoire et de mémoire, la création de l'Institut Royal de recher- che sur l'histoire du Maroc, l'adoption d'une loi moderne sur les archives, le lancement de l'Institution Archives du Maroc et de l'inventaire des archives publiques et privées marocaines, la mise en place du master du temps présent et la construction du Centre d'études et de recherches sur l'histoire du temps présent.

Parallèlement à ces efforts, le CNDH a organisé trois grands colloques, rassemblant des dizaines de chercheurs marocains et étrangers, à Al Hoceima, (juillet 2011), Dakhla (décembre 2011), et Ouarzazate (janvier 2012), qui ont donné lieu à une dynamique de création de trois musées régionaux d'histoire.

Il est à rappeler que plusieurs projets associatifs relatifs à la mémoire ont été financés dans le cadre de la mise en Âœuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation dans leur volet sur la réparation communautaire, outre le programme d'accompagnement aux recommandations de l'IER en matière d'Archive, d'Histoire et de Mémoire, lancé en 2010 avec le soutien de l'Union Européenne. Ce programme a pour objectifs de promouvoir le processus de démocratisation et de consolidation des droits de l'Homme, en général, de faciliter la mise en Âœuvre des recommandations de l'IER en matière d'archive, d'histoire et de mémoire, la recherche sur l'histoire et la diffusion des connaissances sur l'histoire du temps présent et la préservation de la mémoire en particulier, souligne la même source.

مرصد الشمال للدراسات والأبحاث وحقوق الإنسان يطالب بفتح تحقيق في المكتب الوطني للتكوين المهني

موقع الريف-مراسلة

مـــــــــــــــن : مديـــــــــــــــر المرصـــــــــــــد

إلـــــــى السادة:

*** رئيـــــــــس الحكـــــــــــــــــومـــــــــــــــة

*** رئيس المجلس الأعلى للحسابات

*** رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

*** رؤســـــاء الفـــــــــــــرق البرلمانيـــــــــــة

الموضوع : شكاية وطلب فتح تحقيق في خروقـــــــــــــات المكتب الوطني للتكوين المهنـــــــــــــــــــــــــي.

تحيـــــــــــــــة طيبـــــــــــــة

يشرفني أن أهني إلى علمكم أن مرصد الشمال للدراسات والأبحاث وحقوق الإنسان توصل إلى معطيات تتعلق بإلزام مؤسسة المكتب الوطني للتكوين المهني لمجموعة من المستفيدين من الدروس المسائية التي تقدمها المعاهد التي تقع تحت تسييره وتصرفه أداء رسوم شهرية إلزاميـــــــــة.

وحيث أن مرصد الشمال عاين أن المكتب الوطني للتكوين المهني يفرض عن طريق تلك المعاهد على المستفيدين من الدروس المسائية ومن بينهم أجـــــراء مسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أداء تلك الرسوم المالية في حسابات خصوصية مفتوحة في مجموعة من الأبناك المحلية. وهو ما يعتبر تـــــدليســـــــا واستخلاصـــــا لرسوم إضافية غير قانونية ما دام أن جميع الأجراء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعددهم حسب آخر الإحصائيات المصرح بها من طرف هذا الأخير هو مليونين ونصف المليون) 2.5 (أجير على مستوى التراب الوطني. يؤدون عن طريقه شهريا ضريبة للتكوين المهني بنسبة 1.60% من كتلة الأجور كما هو ثابت بورقة الأداء التي تتوصل بها المقاولات العاملة بالتراب المغربي.

ونظرا أن مرصد الشمال للدراسات والأبحاث وحقوق الإنسان يعتبر تلك الرسوم الإضافية التي يلزم بتأديتها مستخدمون وأجراء مسجلون بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير قانونية. وتعتبر تلك الحسابات المفتوحة على المستوى الأبناك المحلية حسابات غير قانونية ولا تخضع للافتحاص والمراقبة من المؤسسات المعنية وعلى رأسها المجلس الأعلى للحسابات.

فإننا نطالب سيادتكم، بما يلي:

1-إجراء بحث دقيق في كل ما ذكـــــر أعـــــلاه.

2-اتخاذ الاجراءات القانونية والإدارية المعمول بها لوقف الخروقات السالفة الذكر.

وفي انتظار ذلك، تفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام.

وحرر في 26 يونيو 2012.

مـــــديـــــــر المرصـــــــــد:

إمضاء : محمد بن عيسى